



دولة ليبيا

State of Libya

حكومة الوحدة الوطنية

Government of National Unity

اللجنة الوطنية للتحوّل الرقمي

The National Committee for Digital Transformation

الاستراتيجية الوطنية للتحوّل الرقمي الحكومي

National strategy for government digital transformation

2030-2023

المحتويات

09	ملخص تنفيذي
10	المقدمة
11	منهجية إعداد الاستراتيجية
12	عناصر الاستراتيجية
12	الرؤية
12	مسارات الاستراتيجية
13	الاهداف الاستراتيجية
14	المبادرات والمشاريع
17	مبادرات البنية الرقمية الاساسية
22	مبادرات الحكومة الرقمية
35	مبادرات الاقتصاد الرقمي
42	مبادرات المجتمع الرقمي
46	حوكمة الاستراتيجية
47	إدارة المخاطر



كلمة السيد رئيس مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية

في ظل تقدم العالم اليوم وتسارعه في اتجاه الرقمنة وإدارة البيانات والوصول لتقديم خدمات رقمية عالية الجودة، تم تشكيل لجنة وطنية للتحويل الرقمي بموجب القرار رقم (394) لسنة 2022 تمثلت مخرجاتها في صياغة استراتيجية وطنية للتحويل الرقمي الحكومي، بعد الاطلاع على تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال. تهدف هذه الاستراتيجية إلى رقمنة كافة الخدمات الحكومية بشكل منظم ومتكامل عبر نقطة تواصل محكمة ذات جودة وسرعة وشفافية.

نسعى اليوم من خلال هذه الاستراتيجية إلى الارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطن بحيث تكون في شكل محكم آمن سهل الوصول إليه والتعامل معه.

وهكذا سنصل قبل العام 2030، بلبيبا لمصاف الدول المتقدمة في مجال التطور الرقمي ذات خدمات حكومية عالية الجودة قائمة على التواصل المستمر بين المؤسسات والقطاعات الحكومية من أجل بلوغ مشاركة واعية تمكن المواطن من المساهمة في صنع القرار الواعي الحكيم.

شاكراً كل الجهود المبذولة " خبراء - مهندسين - مبرمجين " من كل القطاعات لإنجاح هذا العمل.

أتمنى لكم التوفيق

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

م. عبدالحميد محمد الدبيبة

رئيس مجلس الوزراء





كلمة رئيس اللجنة العليا للتحويل الرقمي بالاستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي الحكومي - ليبيا

يشكّل التحويل الرقمي أحد أبرز ملامح عصرنا الراهن، ومحركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي والاجتماعي، ووسيلة فعّالة لتعزيز كفاءة المؤسسات الحكومية، وتحسين جودة الخدمات العامة، وتمكين المواطنين من أداء دورهم في مسيرة التنمية.

وإيماناً من حكومة الوحدة الوطنية بأهمية التحويل الرقمي كأداة استراتيجية لتحقيق التقدم الوطني والازدهار الاقتصادي، جاءت الاستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي الحكومي لتكون خارطة طريق واضحة لبناء مجتمع رقمي متكامل، تُدار فيه الخدمات الحكومية من خلال نموذج ذكي ومتربط، يعزز مبادئ الشفافية، ويعتمد على الابتكار، ويسهم في تحقيق رضا المواطن ورفاهيته.

لقد أعدت هذه الاستراتيجية في إطار جهد وطني تشاركي، شاركت فيه الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة كافة، وبدعم مباشر من اللجنة العليا للتحويل الرقمي، وبقيادة فنية من الهيئة العامة للمعلومات والمجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي. كما ساهم في إعدادها نخبة من الخبراء الليبيين في مجالات التقنية والإدارة والسياسات العامة.

وقد حرصنا خلال إعداد هذه الوثيقة على الاطلاع على التجارب الإقليمية والدولية الرائدة في مجال التحويل الرقمي، من خلال شراكات مثمرة مع منظمات دولية، وفي مقدمتها منظمة الإسكوا، وذلك بهدف تقييم الواقع الراهن، وقياس الفجوة الرقمية، واستلهام أفضل الممارسات العالمية بما يتناسب مع السياق الليبي.

تسعى هذه الاستراتيجية إلى إحداث تحول شامل ومستدام عبر أربعة مسارات رئيسية:

❖ بنية تحتية رقمية متطورة. ❖ حكومة رقمية كفؤة. ❖ اقتصاد رقمي تنافسي. ❖ مجتمع رقمي شامل.

وتؤلي اهتماماً كبيراً بتطوير البيئة التشريعية والتنظيمية، وتعزيز الكفاءات الرقمية لدى موظفي القطاع العام والمواطنين، وتحفيز الابتكار وريادة الأعمال الرقمية، بما يدعم بناء اقتصاد وطني قائم على المعرفة والتكنولوجيا.

وقد تم اعتماد منظومة شاملة من مؤشرات الأداء الاستراتيجية لقياس التقدم، وضمان تنفيذ محكم، ورصد مستمر للنتائج، وتصحيح المسار وفقاً للتحديات والفرص المتاحة.

وبعون الله، وبفضل العمل المؤسسي المنظم، والتكامل بين مختلف الجهات الحكومية، فإننا نتطلع إلى عام 2030 ليكون محطة فارقة في مسار التحويل الرقمي الليبي، من خلال نقطة تواصل رقمية موحدة، تقدم خدمات حكومية رقمية، متكاملة، آمنة، وفعّالة، تُعزز ثقة المواطن وتفتح أمامه آفاقاً جديدة للمشاركة في رسم السياسات واتخاذ القرار.

ختاماً، فإن هذه الاستراتيجية تمثل بداية مرحلة جديدة من العمل الوطني، نحو ليبيا رقمية، شاملة، ومتصلة بالعالم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

م. عبد الباسط سالم الباعور
رئيس اللجنة العليا للتحويل الرقمي
ليبيا



كلمة السيد مدير عام المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي

إن دول العالم اليوم تنفتح نحو التقدم والتكنولوجيا في عالم تقنية المعلومات والابتكار، وليبيا ليست بمعزل عن هذه الدول فهي تواكب عبر مؤسساتها المتخصصة آخر التطورات العالمية في مجال التحول الرقمي. سُعداء اليوم بتقديم نتاج عمل اللجنة الوطنية للتحول الرقمي والتي لم تغفل عن المبادرات والوثائق والجهود السابقة المنبثقة عن الهيئة الوطنية للمعلومات مع منظمة الاسكوا، بالإضافة إلى مخرجات الفريق الوطني للتحول الرقمي المشكل من المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي وكذلك برنامج الحكومة الإلكترونية، كل هذه المبادرات ساهمت بشكل مباشر في صياغة الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي الحكومي .

وإنطلاقاً من دور المجلس الريادي، كونه بيت خبرة وذراع الحكومة الاستشاري، فإننا نبارك هذا الإنجاز ونؤكد على دور الحكومة بمختلف مؤسساتها في وضع هذه الإستراتيجية موضع التنفيذ بالشكل المفضي لتقديم خدمات حكومية رقمية لمستحقيها بأسلوب سلس وأمن يجعل من ليبيا دولة رائدة في محيطها الإقليمي. وفي الختام لايسعنا إلا أن نتقدم بجزيل الشكر والإمتنان للسيد/ رئيس حكومة الوحدة الوطنية وكل من قدم يد العون والدعم لإنجاح العمل الوطني .

د. محمود احمد الفطيسي

مدير عام المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي





ملخص تنفيذي

“تعتمد برامج التحول الرقمي الحكومي على تسخير أحدث التقنيات الرقمية لتطوير أعمال المؤسسات ورفع كفاءة الأفراد وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين. تقدم هذه الوثيقة استراتيجية التحول الرقمي الحكومي في ليبيا، والتي تهدف إلى إحداث نقلة نوعية في عمل المؤسسات الحكومية، وتعزيز الابتكار، وخلق مجتمع ممكن رقميًا.

تتمحور الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي حول أربع مسارات رئيسة، يتناول كل منها جانباً مهماً من جوانب رحلة التحول الرقمي وهي:

01 البنية الرقمية الأساسية. 02 الحكومة الرقمية. 03 الاقتصاد الرقمي. 04 المجتمع الرقمي.

ضمن هذه المسارات تم تحديد ستة أهداف استراتيجية وستة عشر مبادرة.

لقياس نجاح التحول الرقمي، تحدد الاستراتيجية مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) المتوافقة مع الأهداف والموزعة على المبادرات الرئيسة.

من خلال تبني هذه الاستراتيجية، نهدف إلى إنشاء مجتمع شامل رقميًا، يتمتع فيه المواطن بسهولة الوصول إلى الخدمات الحكومية، وتمكن للشركات الناشئة من الازدهار في الاقتصاد الرقمي، وتمكن ليبيا أن تصل إلى طليعة التقدم التكنولوجي.

بحلول عام 2030، سيتمكن الجميع في دولة ليبيا مع التمتع بخدمات حكومية رقمية عالية المستوى بطريقة سلسلة وسهلة وآمنة من أي مكان وفي أي وقت وبقنوات تواصل متعددة



المجتمع الرقمي

4

تحفيز الابتكار وريادة الأعمال
تعزيز الاقتصاد الرقمي
مشاركة المواطنين في رسم السياسات العامة.
تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة من الوصول للخدمات القمية.



الاقتصاد الرقمي

3



الحكومة الرقمية

2

توفير خدمات رقمية عالية الجودة.
رفع الكفاءة الرقمية للمواطنين والموظفين.



البنية الرقمية الأساسية

1

تطوير البنية الرقمية الأساسية.
إنشاء نظام بيئي فعال للتحول الرقمي.

الاستخدام الآمن والأخلاقي والمسؤول للبيانات والخدمات الرقمية

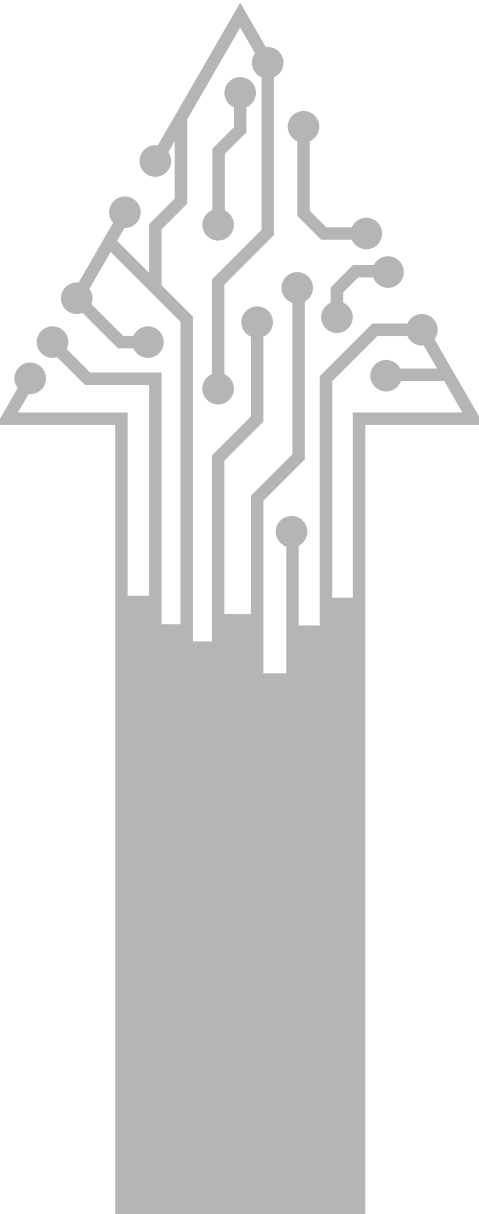
المقدمة

في ظل التطور المتسارع في عالم الرقمية، تواصل الحكومات ومؤسسات الأعمال في جميع دول العالم سعيها الحثيث للاستفادة من هذا التطور باستثمار كل القنوات والأدوات المتاحة لتقديم أفضل الخدمات لكافة أصحاب المصلحة، ودفع عجلة التقدم الاقتصادي، والرفاه الاجتماعي. هذا التسارع والتنافس في تطوير واستخدام التكنولوجيا الرقمية يصاحبه ارتفاع في سقف التوقعات من طرف المستفيدين لتوفير المزيد من الخدمات وتسهيل عملية الوصول إليها في أي وقت ومن أي مكان وبوسائط متعددة.

يُعدّ تطور المؤسسات الليبية وتدعيمها بتكنولوجيا المعلومات الملازمة أحد أهم وأسرع البرامج التي تساهم في نجاح برامج الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي. هذا التطوير سيؤثر إيجاباً على المواطنين والمستثمرين والشركات التي تتعامل مع المؤسسات الحكومية والتي ستمكن من تقديم أفضل الخدمات الحكومية للمواطن في زمن قياسي وبأقل جهد ممكن وبمستويات كفاءة عالمية

إن الحاجة ملحة جداً للبدء الفعلي في تنفيذ برامج التحول الرقمي وفق استراتيجية واضحة المعالم محددة الأهداف، وفي هذا السياق فقد قامت اللجنة الوطنية للتحول الرقمي بصياغة هذه الوثيقة بعد الاطلاع على كل المبادرات والبرامج والوثائق التي قامت بها الهيئة العامة للمعلومات بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات والمجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي وعديد المؤسسات المحلية والدولية.

تعرض هذه الوثيقة الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي الحكومي، والتي تعمل على تأطير كل الجهود والمبادرات التي تمت في السابق وتحدّد المسارات الواجب اتباعها للدفع باتجاه بناء دولة عصرية بحكومة ذكية ومفتوحة وشفافة ومسؤولة.



منهجية إعداد الاستراتيجية



المشاركة:

تم عقد مجموعة من اللقاءات بين الهيئة العامة للمعلومات والمجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي وعديد المؤسسات الحكومية بهدف مناقشة البرنامج الوطني للتحويل الرقمي ومشاركة كل المؤسسات في صياغة الاستراتيجية.

التحليل:

عملية التحليل تركزت على صياغة الاهداف الاستراتيجية وتحديد مسارات التحويل الرقمي في ضوء الواقع الحالي للمؤسسات ومن ثم تعريف حزمة من المبادرات والمشروعات لكل مسار من مسارات الاستراتيجية.

التضمين:

عملية تضمين المبادرات للاستراتيجية تمت على مراحل ابتداءً بتعريف المبادرة ثم صياغة الاهداف وتحديد المشروعات وانتهاءً بمؤشرات الاداء، هذه العملية ستستمر حتى بعد اعتماد الاستراتيجية.

الاسترشاد:

الاطلاع على مجموعة من التجارب الدولية والإقليمية والاسترشاد بتركيباتها وبياناتها ونتائجها بغية الاستفادة المثلى منها باعتبارها تشكل طيفاً متنوعاً من الخبرات التي يمكن البناء عليها واستنباط أفضل الممارسات منها. وفي هذا السياق لابد من الاشارة لدور منظمة الاسكوا بالتنسيق مع الهيئة العامة للمعلومات في تنظيم مجموعة من اللقاءات وورش العمل ناقشت التجارب الدولية وعرضت أفضل الممارسات الرقمية.

المراجعة:

الاطلاع على كافة الوثائق والجهود السابقة التي قامت بها الهيئة الوطنية للمعلومات مع منظمة الاسكوا ونتائج فريق التحويل الرقمي في المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الحكومة الالكترونية ومراجعتها للاستفادة منها في صياغة الاستراتيجية.

عناصر الاستراتيجية

الرؤية:

تتمحور رؤية استراتيجية التحول الرقمي الحكومي في ليبيا حول المستخدم وتركز على تقديم أفضل الخدمات الحكومية للمستفيدين سواء كانوا أفراداً أو شركات أو مؤسسات حكومية.

تتلخص الرؤية المرتكزة على المستخدم في البيان التالي:

بحلول عام 2030، سيتمكن الجميع في دولة ليبيا من التمتع بخدمات حكومية رقمية عالية المستوى بطريقة سلسة وسهلة وآمنة من أي مكان وفي أي وقت وبقنوات تواصل متعددة.

مسارات الاستراتيجية:

تتمحور الاستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي الحكومي حول أربع مسارات رئيسية، يتناول كل منها جانباً مهماً في رحلة التحول الرقمي:

02 المسار الثاني

الحكومة الرقمية.

04 المسار الرابع

المجتمع الرقمي.

01 المسار الأول

البنية الرقمية الأساسية.

03 المسار الثالث

الاقتصاد الرقمي والابتكار.

بحلول عام 2030، سيتمكن الجميع في دولة ليبيا من التمتع بخدمات حكومية رقمية عالية المستوى بطريقة سلسة وسهلة وآمنة من أي مكان وفي أي وقت وبقنوات تواصل متعددة

المجتمع الرقمي

مشاركة المواطنين في رسم السياسات العامة
تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة من الوصول للخدمات الرقمية

الاقتصاد الرقمي

تحفيز الابتكار وزيادة الأعمال
لتعزيز الاقتصاد الرقمي

الحكومة الرقمية

توفير خدمات رقمية عالية الجودة
رفع الكفاءة الرقمية للمواطنين والموظفين

البنية الرقمية الأساسية

تطوير البنية الرقمية الأساسية
إنشاء نظام بيئي فعال للتحويل الرقمي

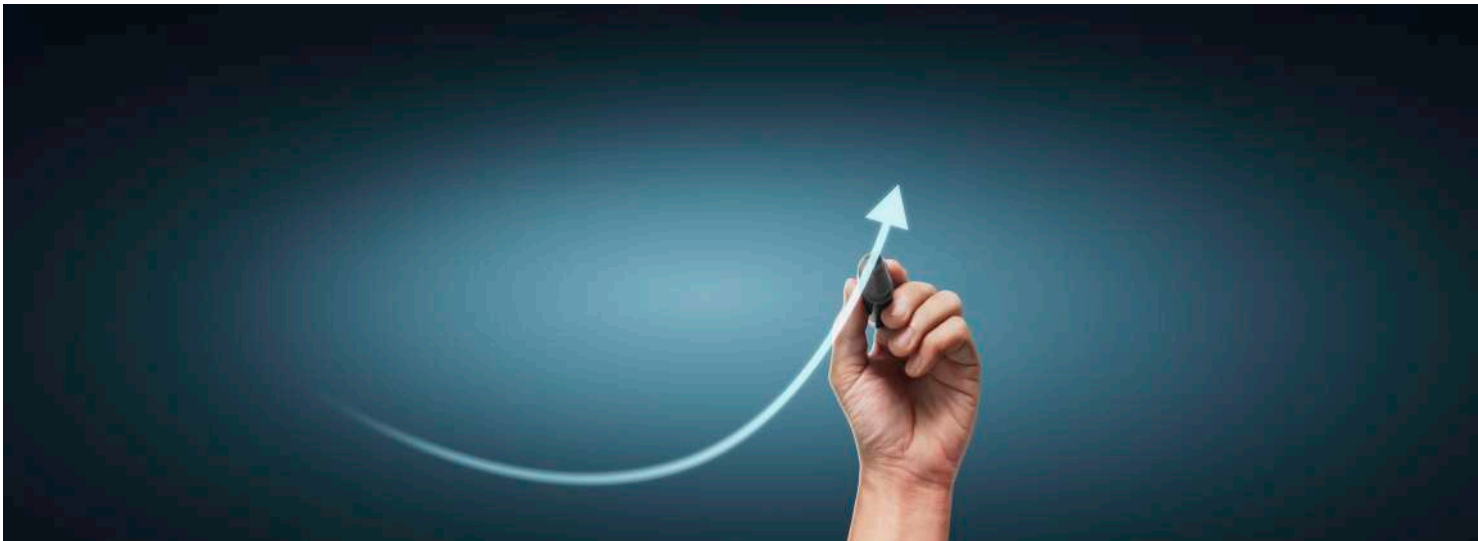
الاستخدام الآمن والأخلاقي والمسؤول للبيانات والخدمات الرقمية



عناصر الاستراتيجية

الأهداف الاستراتيجية:

1. تطوير البنية التحتية الأساسية.
2. توفير خدمات رقمية عالية الجودة.
3. إنشاء نظام بيئي فعال للتحويل الرقمي.
4. رفع الكفاءة الرقمية للمواطنين والموظفين.
5. مشاركة المواطنين في رسم السياسات العامة.
6. تحفيز الابتكار وريادة الأعمال لتعزيز الاقتصاد الرقمي.
7. تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة من الوصول للخدمات القمية.
8. تعزيز الأمن السيبراني وتمكين الاستخدام المسؤول للبيانات في الخدمات الرقمية.



عناصر الاستراتيجية

المبادرات والمشاريع:

يجري تحقيق الأهداف الاستراتيجية المشار إليها أعلاه عبر مجموعة من المبادرات والمشاريع الأساسية، ويتضمن الجدول التالي ملخص لهذه المبادرات والمشاريع المقترحة:

المبادرات:

- م1-1 تطوير القوانين والسياسات الرقمية.
- م2-1 توسيع نطاق الاتصال بالانترنت عالية السرعة.
- م3-1 تحديث الأنظمة والتطبيقات القديمة.
- م4-1 النظام الموحد لتخطيط موارد المؤسسات الحكومية.
- م5-1 الانتقال إلى الخدمات السحابية.

البنية الأساسية الرقمية

المبادرات:

- م2-1 مبادرة تطوير مشاريع التحول الرقمي الأساسية.
- م2-2 مبادرة عشرة خدمات رقمية لكل قطاع في كل سنة.
- م3-2 مبادرة إشراك المواطنين في عمليات صنع القرار الحكومي.
- م4-2 مبادرة مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ برامج التحول الرقمي ومشاركتهم في عمليات صنع القرار الحكومي.
- م5-2 مبادرة الكفاءة الرقمية الشاملة.
- م6-2 مبادرة الصحة الرقمية.
- م7-2 مبادرة التعليم الرقمية.

الحكومة الرقمية

المبادرات:

- م3-1 مبادرة دعم ريادة الأعمال الرقمية.
- م3-2 برنامج التمويل والإرشاد.
- م3-3 مبادرة تشجيع الاستثمار في مجال التقنية المالية (Fintech).
- م4-3 دعم تطوير المهارات الرقمية وبرامج التدريب التخصصية.

الاقتصاد الرقمي

المبادرات:

- م4-1 سد الفجوة الرقمية.
- م4-2 تعزيز الإدماج الرقمي لذوي الاحتياجات الخاصة.
- م4-3 حفظ التراث الثقافي الليبي.
- م4-4 حفظ أرشيف الإذاعة والتلفزيون الليبي.

المجتمع الرقمي



مؤشرات الأداء الرئيسية

مؤشر الأداء	الهدف الاستراتيجي
مؤشر الأداء الرئيسي 1-1: النسبة المئوية للزيادة في تغطية النطاق العريض في جميع أنحاء البلاد	1. تطوير البنية الرقمية الأساسية
مؤشر الأداء الرئيسي 2-1: متوسط سرعة الاتصال بالإنترنت المتاحة للمواطنين.	
مؤشر الأداء الرئيسي 3-1: نسبة الأنظمة والتطبيقات الحكومية المضافة أو المحدثة سنوياً	
مؤشر الأداء	الهدف الاستراتيجي
مؤشر الأداء الرئيسي 1-2: عدد الخدمات الحكومية المتاحة إلكترونياً.	2. توفير خدمات رقمية عالية الجودة
مؤشر الأداء الرئيسي 2-2: متوسط زمن الاستجابة لطلبات الخدمة عبر القنوات الرقمية	
مؤشر الأداء الرئيسي 3-2: نسبة الزيادة في رضا المواطنين عن تقديم الخدمات الرقمية	
مؤشر الأداء	الهدف الاستراتيجي
مؤشر الأداء الرئيسي 1-3: عدد الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تم تشكيلها لدفع الابتكار والتحول الرقمي	3. إنشاء نظام بيئي فعال للتحويل الرقمي
مؤشر الأداء الرئيسي 2-3: حجم الاستثمار المجتذب إلى القطاع الرقمي من المصادر المحلية والأجنبية	
مؤشر الأداء	الهدف الاستراتيجي
مؤشر الأداء الرئيسي 1-4: نسبة الزيادة في معدل المعرفة الرقمية بين المواطنين	4. رفع الكفاءة الرقمية للمواطنين والموظفين.
مؤشر الأداء الرئيسي 2-4: عدد موظفي الحكومة المدربين في برامج المهارات الرقمية	

مؤشرات الأداء الرئيسية

مؤشر الأداء	الهدف الاستراتيجي
مؤشر الأداء الرئيسي 1-5: عدد المشاورات العامة التي تم إجراؤها عبر المنصات الرقمية	5. مشاركة المواطنين في رسم السياسات العامة
مؤشر الأداء الرئيسي 2-5: النسبة المئوية للزيادة في مشاركة المواطنين ومشاركتهم في مناقشات السياسات عبر الإنترنت	
مؤشر الأداء	الهدف الاستراتيجي
مؤشر الأداء الرئيسي 1-6: عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا التي تم تأسيسها وزيادة تمويلها	6. تحفيز الابتكار وريادة الأعمال لتعزيز الاقتصاد الرقمي
مؤشر الأداء الرئيسي 2-6: نسبة الزيادة في عدد براءات الاختراع المودعة في المجالات الرقمية والتكنولوجية	
مؤشر الأداء الرئيسي 3-6: معدل نمو مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي الوطني	
مؤشر الأداء	الهدف الاستراتيجي
مؤشر الأداء الرئيسي 1-7: عدد الخدمات الرقمية المصممة خصيصًا للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة	7. تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة من الوصول للخدمات الرقمية
مؤشر الأداء الرئيسي 2-7: النسبة المئوية للزيادة في استخدام الخدمات الرقمية من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة	
مؤشر الأداء	الهدف الاستراتيجي
مؤشر الأداء الرئيسي 1-8: عدد حوادث وانتهاكات الأمن السيبراني المبلغ عنها.	8. تعزيز الامن السيبراني
مؤشر الأداء الرئيسي 2-8: النسبة المئوية للأنظمة الحكومية والبنية التحتية الحيوية التي تحتوي على تصحيحات أمنية محدثة	
مؤشر الأداء الرئيسي 3-8: متوسط الوقت اللازم لاكتشاف التهديدات أو الحوادث السيبرانية والاستجابة لها	



مبادرات البنية الرقمية الأساسية:

م-1 مبادرة تطوير القوانين والسياسات الرقمية.

تعريف المبادرة:

تهدف هذه المبادرة الى مراجعة حزمة القوانين والسياسات الليبية المتعلقة بالتحول الرقمي والمعلوماتية والاتصالات.

أهداف المبادرة:

1. التأكد من التغطية القانونية لمشاريع التحول الرقمي.
2. حماية الخصوصية الفردية وبيانات الأفراد.
3. اقتراح سياسات منفتحة لتشجيع تطوير التكنولوجيا الرقمية.

الجهة المسؤولة:

اللجنة الوطنية للتحول الرقمي.

الجهات ذات العلاقة:

- وزارة العدل.
- المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي.
- الهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية.
- الهيئة العامة للمعلومات.
- الهيئة الوطنية لأمن وسلامة المعلومات.
- لجنة القوانين والتشريعات في البرلمان.

المشاريع المتوقعة:

إصدار القوانين التالية:-

- قانون الاتصالات.
- قانون المعاملات إلكترونية (التجارة الإلكترونية- الدفع الإلكتروني).
- قانون حماية البيانات الشخصية.
- قانون حرية النفاذ للمعلومات.
- قانون المعلومات (النشر الإلكتروني - الملكية الفكرية - براءة الاختراع).
- قانون الأرشفة وإدارة الوثائق الحكومية.
- قانون المشتريات الحكومية الإلكترونية.
- قانون الجرائم الإلكترونية وحماية وأمن المعلومات.



مبادرات البنية الرقمية الأساسية:

م2-1 مبادرة توسيع نطاق الاتصال بالإنترنت عالي السرعة.

تعريف المبادرة:

تهدف هذه المبادرة الى وضع خطة شاملة لضمان توفير الإنترنت عالي السرعة لجميع المواطنين والشركات والمؤسسات الحكومية.

أهداف المبادرة:

1. زيادة تغطية الإنترنت عالي السرعة في جميع مناطق ليبيا خلال السنوات الخمس المقبلة.
2. توفير الوصول إلى الإنترنت عالي السرعة لجميع المدارس والمكتبات ومرافق الرعاية الصحية والوزارات والهيئات في ليبيا خلال السنوات الثلاث القادمة.
3. ضمان حصول جميع المواطنين على خدمات النطاق العريض بأسعار معقولة وبأسعار تنافسية مع البلدان الأخرى في المنطقة.
4. تعزيز الابتكار وريادة الأعمال في قطاع الاتصالات من خلال توفير التمويل والدعم للشركات الناشئة.
5. العمل مع الشركاء الدوليين لتعزيز الربط الدولي عبر الحدود وتحسين البنية التحتية للنطاق العريض.

الجهة المسؤولة:

الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات.

الجهات ذات العلاقة:

شركات الاتصالات.

المشاريع المتوقعة:

- إجراء تقييم شامل للبنية التحتية للإنترنت عالي السرعة لتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين من حيث تغطية النطاق العريض والجودة والقدرة على تحمل التكاليف.
- وضع إطار تنظيمي لمقدمي خدمات النطاق العريض لضمان المنافسة العادلة وحماية المستهلك.
- إنشاء خريطة وطنية للنطاق العريض لتتبع تغطية النطاق العريض وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين.
- ربط جميع المدارس ومرافق الرعاية الصحية بشبكة الإنترنت ذات النطاق العريض.
- ربط جميع الوزارات والهيئات بشبكة الإنترنت ذات النطاق العريض.
- وضع برنامج شراكة بين القطاعين العام والخاص لتحفيز الاستثمار في البنية التحتية للنطاق العريض في المناطق المحرومة.



مبادرات البنية الرقمية الأساسية:

م1-2 مبادرة توسيع نطاق الاتصال بالإنترنت عالي السرعة.

تابع المشاريع المتوقعة:

- ترقية البنية التحتية الحالية للنطاق العريض لتلبية الحد الأدنى من معايير السرعة وتقديم خدمة ذات جودة أفضل.
- تأسيس برنامج وطني لدعم الابتكار في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.
- تطوير وتنفيذ حملة تسويقية وترويجية لزيادة الوعي بفوائد الإنترنت عالي السرعة وزيادة معدلات التبني.



مبادرات البنية الرقمية الأساسية:

م3-1 مبادرة تحديث الأنظمة والتطبيقات القديمة.

تعريف المبادرة:

الانظمة والتطبيقات المستخدمة حاليا تعاني من مشاكل عدة على رأسها عدم القدرة على التواصل وتبادل المعلومات. تهتم هذه المبادرة بتطوير هذه الانظمة برؤية جديدة تركز على التطوير المستمر وتبادل المعلومات.

أهداف المبادرة:

1. وضع دليل تطوير الانظمة الرقمية.
2. حصر وتحديث الأنظمة الرقمية الحكومية.
3. وضع آلية حديثة لتبادل المعلومات.
4. إعداد جدول زمني لـ "التقاعد" للنظم القديمة وكيفية الاطلاق.
5. إعداد كتيب التدريب للموظفين والعاملين على كيفية التعامل مع التقنية الحديثة.
6. التخطيط للترقيات المستقبلية للنظم upgrading.

الجهة المسؤولة:

اللجنة الوطنية للتحول الرقمي.

الجهات ذات العلاقة:

- الهيئة العامة للمعلومات.
- الوزارات والهيئات الحكومية.

المشاريع المتوقعة:

- دراسة النظم القديمة وتقييمها.
- التعاقد لتطوير النظم القديمة.
- تنفيذ برامج رفع الكفاءة والتدريب لمستخدمي النظم الحديثة.



مبادرات البنية الرقمية الأساسية:

م4-1 النظام الموحد لتخطيط موارد المؤسسات الحكومية.

تعريف المبادرة:

نظام تخطيط موارد المؤسسات الحكومية يتكون من مجموعة من الأنظمة الحاسوبية المتكاملة مثل أنظمة المشتريات والموارد البشرية والمالية وغيرها، تقوم بإدارة جميع الإجراءات والبيانات المتعلقة بسير العمل داخل المؤسسات بطريقة آلية ومنسقة ترفع من الكفاءة والإنتاجية، وتوحد الموارد، وتزيد من دقة البيانات.

أهداف المبادرة:

1. تحسين إدارة الموارد والإجراءات.
2. تحسين جودة الخدمات التي تقدمها المؤسسات للجمهور.
3. تسهيل أداء الأعمال اليومية وتبادل المعلومات بين الانظمة.
4. تقليل تكلفة تطوير وصيانة الانظمة الاساسية.

الجهة المسؤولة:

الهيئة العامة للمعلومات.

الجهات ذات العلاقة:

• كل المؤسسات الحكومية.

المشاريع المتوقعة:

- مشروع تطوير وتنفيذ نظام إدارة الموارد.



مبادرات الحكومة الرقمية:

م 1-2 مبادرة تطوير مشاريع التحول الرقمي الأساسية Core Digital Transformation Projects.

تعريف المبادرة:

مشاريع التحول الرقمي الأساسية هي المكونات الأساسية التي يبني عليها البرنامج الوطني للتحول الرقمي. تهدف هذه المبادرة تنفيذ المشاريع الأساسية اللازمة لتحقيق أهداف البرنامج. تنفيذ هذه المشروعات المركزية سيسرع من تنفيذ برامج التحول الرقمي ويرفع من جودة الخدمات الحكومية ويعزز الكفاءة في العمليات الحكومية، ويسرع النمو الاقتصادي والتنمية.

أهداف المبادرة:

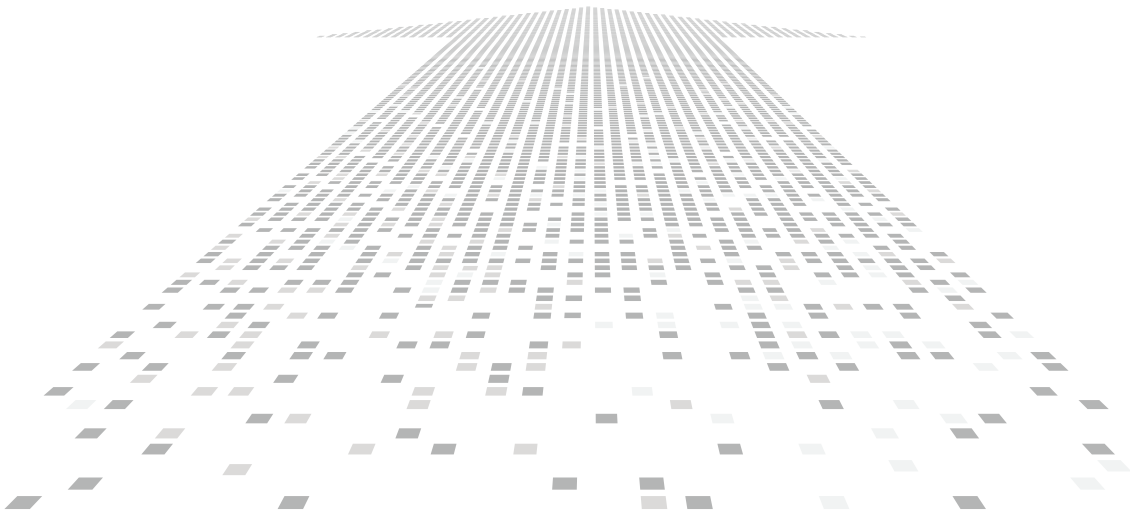
1. تحديد وترتيب أولويات مشاريع التحول الرقمي الأساسية اللازمة لتحقيق أهداف البرنامج.
2. تطوير وتنفيذ المنصات الرقمية والبنية التحتية لدعم تقديم الخدمات الحكومية.
3. تبسيط الإجراءات الإدارية والحد من البيروقراطية من خلال تطبيق التقنيات الرقمية.
4. تعزيز الشفافية والمساءلة في العمليات الحكومية من خلال توفير الوصول إلى البيانات والمعلومات الحكومية.
5. تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية من خلال الاستفادة من التقنيات الرقمية لخلق فرص عمل جديدة.

الجهة المسؤولة:

- اللجنة الوطنية للتحول الرقمي.

الجهات ذات العلاقة:

- كل المؤسسات الحكومية وشركات الاتصالات.





مبادرات الحكومة الرقمية:

م 2-1 مبادرة تطوير مشاريع التحول الرقمي الأساسية Core Digital Transformation Projects.

المشاريع المتوقعة:

- مشروع الهوية الرقمية.
- منصة الخدمات الحكومية الرقمية.
- نظام إدارة الوثائق الإلكترونية.
- منصة تحليلات البيانات.
- البنية التحتية للأمن السيبراني.
- أنظمة الدفع الإلكتروني.
- مشروع مركز البيانات الوطني.
- منصة البيانات المفتوحة.



مبادرات الحكومة الرقمية:

م-2-2 مبادرة عشرة خدمات رقمية لكل قطاع في كل سنة.

تعريف المبادرة:

مبادرة تقديم عشر خدمات رقمية حكومية لكل قطاع أو مؤسسة كل عام تهدف إلى رقمنة الخدمات الحكومية وجعلها في متناول المواطنين والشركات. يمكن لهذه المبادرة تحسين جودة الخدمات الحكومية وتقليل البيروقراطية وتعزيز الشفافية والكفاءة في العمليات الحكومية.

أهداف المبادرة:

1. زيادة عدد الخدمات الحكومية الرقمية المتاحة للمواطنين والشركات ، وتقليل الحاجة إلى الزيارات الفعلية للمكاتب الحكومية.
2. تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليل الوقت والجهد اللازمين لإتمام المعاملات الحكومية.
3. تحسين جودة الخدمات الحكومية من خلال توفير معلومات أكثر دقة وفي الوقت المناسب للمواطنين والشركات.

الجهة المسؤولة:

- اللجنة الوطنية للتحول الرقمي.

الجهات ذات العلاقة:

- الجهات الحكومية المسؤولة عن تطوير وتنفيذ الخدمات الحكومية الرقمية.
- المواطنون والشركات الذين سيستخدمون الخدمات الحكومية الرقمية للوصول إلى الخدمات الحكومية.
- شركات القطاع الخاص التي تقدم خدمات رقمية لدعم تطوير وصيانة الخدمات الحكومية الرقمية.

المشاريع المتوقعة:

- تطوير البنية التحتية الرقمية للقطاعات لتسهيل الوصول إلى الخدمات الحكومية.
- رقمنة الخدمات والإجراءات الحكومية لتمكين الوصول إليها عبر الإنترنت.
- تنفيذ إجراءات أمن وخصوصية البيانات لحماية المعلومات الشخصية والسرية.
- حملات توعية عامة لإطلاع المواطنين على الخدمات الحكومية الرقمية.



مبادرات الحكومة الرقمية:

م2-3 مبادرة إشراك المواطنين في عمليات صنع القرار الحكومي.

تعريف المبادرة:

تعد مبادرة إشراك المواطنين في عمليات صنع القرار الحكومية أمراً بالغ الأهمية للبرنامج الوطني للتحويل الرقمي لأنه يهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة ومشاركة المواطنين في رسم السياسات العامة. يمكن لهذه المبادرة أن تعزز جودة صنع القرار الحكومي ، وتحسن ثقة الجمهور في الحكومة ، وتعزز ثقافة المشاركة المدنية.

أهداف المبادرة:

1. زيادة مشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار الحكومية ، وضمان سماع أصواتهم ووجهات نظرهم والنظر فيها.
2. تعزيز الشفافية في العمليات الحكومية من خلال تزويد المواطنين بإمكانية الوصول إلى المعلومات والبيانات المتعلقة بعمليات صنع القرار الحكومي.
3. تعزيز جودة صنع القرار الحكومي من خلال دمج آراء وملاحظات المواطنين.
4. تعزيز ثقافة المشاركة المدنية من خلال تمكين المواطنين من المشاركة في عمليات صنع القرار الحكومي.

الجهة المسؤولة:

- وزارة الشؤون الاجتماعية.

الجهات ذات العلاقة:

- الجهات الحكومية المسؤولة عن تنفيذ مبادرات إشراك المواطنين.
- المواطنون الذين يشاركون في مبادرات إشراك المواطنين.
- منظمات المجتمع المدني الداعية للشفافية والمساءلة والمشاركة المدنية.
- شركات القطاع الخاص التي تقدم خدمات رقمية لدعم تطوير منصات مشاركة المواطنين وصيانتها.
- سلطات حماية البيانات المسؤولة عن ضمان الامتثال للوائح ذات الصلة.

مبادرات الحكومة الرقمية:

م3-2 مبادرة إشراك المواطنين في عمليات صنع القرار الحكومي.

المشاريع المتوقعة:

- منصات التشاور العامة عبر الإنترنت: منصات تتيح للمواطنين تقديم الملاحظات والمدخلات بشأن السياسات والقرارات الحكومية.
- اللجان الاستشارية للمواطنين: لجان المواطنين التي تقدم التغذية الراجعة والمشورة للمسؤولين الحكوميين حول قضايا محددة.
- منصة التصويت الإلكتروني: منصة آمنة تتيح للمواطنين التصويت في الانتخابات المحلية والعامة.
- مشروع البيانات المفتوحة: هذا المشروع يوفر آليات رقمية ميسرة تتيح للمواطنين الوصول إلى البيانات والمعلومات الحكومية المتعلقة بالسياسات العامة وعمليات صنع القرار الحكومي.





مبادرات الحكومة الرقمية:

م4-2 مبادرة مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ برامج التحول الرقمي.

تعريف المبادرة:

إشراك القطاع الخاص في تنفيذ برامج التحول الرقمي أمرًا بالغ الأهمية للبرنامج الوطني للتحول الرقمي. تهدف هذه المبادرة إلى الاستفادة من خبرات وموارد القطاع الخاص لتسريع وتيرة التحول الرقمي. يمكن لهذه المبادرة تحسين جودة الخدمات الرقمية، وتعزيز الابتكار والقدرة التنافسية، وخلق فرص اقتصادية جديدة.

أهداف المبادرة:

1. الاستفادة من الخبرات الوطنية وتنميتها لتحقيق أهداف البرنامج.
2. تعزيز الابتكار والقدرة التنافسية في القطاع الرقمي من خلال تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص.
3. تعزيز جودة الخدمات الرقمية من خلال دمج أفضل ممارسات وخبرات القطاع الخاص.
4. لخلق فرص اقتصادية جديدة من خلال تطوير نظام بيئي رقمي مبتكر.

الجهة المسؤولة:

- اللجنة الوطنية للتحول الرقمي.

الجهات ذات العلاقة:

- المؤسسات الحكومية المشاركة في تنفيذ برامج التحول الرقمي.
- شركات القطاع الخاص التي تقدم خدمات وطول رقمية.
- النقابات والجمعيات الأهلية التي تمثل القطاع الرقمي.
- المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحث العلمي.



مبادرات الحكومة الرقمية:

م4-2 مبادرة مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ برامج التحول الرقمي.

المشاريع المتوقعة:

- مشروع تطوير حزمة السياسات العامة للشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- مشروع الابتكار الرقمي لدعم التعاون بين القطاعين العام والخاص.
- برامج بناء القدرات لتعزيز المهارات الرقمية.
- برامج ريادة الأعمال لدعم تطوير الشركات الرقمية المبتكرة.





مبادرات الحكومة الرقمية:

م2-5 مبادرة الكفاءة الرقمية الشاملة.

تعريف المبادرة:

مبادرة الكفاءة الرقمية الشاملة تهدف بشكل عام إلى تطوير المهارات والكفاءات الرقمية للمواطنين والموظفين الحكوميين. يمكن أن تسهم هذه المبادرة في رفع الكفاءة الرقمية وتعزيز الابتكار والقدرة التنافسية، وتساهم في خلق فرص اقتصادية جديدة.

أهداف المبادرة:

1. رفع الكفاءة الرقمية للمواطنين والموظفين، وضمان امتلاكهم المهارات والكفاءات اللازمة للمشاركة في الاقتصاد الرقمي.
2. تعزيز الابتكار والقدرة التنافسية من خلال تطوير قوة عاملة ماهرة وقادرة على الاستفادة من التقنيات الرقمية.
3. تحسين جودة الخدمات الرقمية من خلال ضمان امتلاك الموظفين الحكوميين للمهارات الرقمية اللازمة لتطوير وتنفيذ برامج التحول الرقمي.
4. خلق فرص عمل جديدة من خلال تطوير نظام بيئي رقمي مبتكر.

الجهة المسؤولة:

- اللجنة الوطنية للتحول الرقمي.

الجهات ذات العلاقة:

- الجهات الحكومية المشاركة في تنفيذ مبادرات الكفاءة الرقمية.
- شركات القطاع الخاص التي تقدم خدمات وطول رقمية.
- المؤسسات الأكاديمية والمراكز البحثية.
- منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية المهتمة بالتحول الرقمي.

مبادرات الحكومة الرقمية:

م2-5 مبادرة الكفاءة الرقمية الشاملة.

المشاريع المتوقعة:

- برامج التدريب الشامل على المهارات الرقمية المواطنين الباحثين عن عمل.
- حملات إعلامية لتعزيز الوعي بأهمية المهارات والكفاءات الرقمية.
- برامج بناء القدرات لتعزيز المهارات الرقمية للمسؤولين الحكوميين والموظفين والمسؤولين عن برامج التحول الرقمي.





مبادرات الحكومة الرقمية:

م2-6 مبادرة الصحة الرقمية.

تعريف المبادرة:

تعد مبادرة الصحة الرقمية مكونًا مهمًا في برنامج التحول الرقمي الوطني حيث تهدف إلى تحسين كفاءة وفعالية وإمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية من خلال استخدام التقنيات الرقمية. يمكن لهذه المبادرة تحسين جودة خدمات الرعاية الصحية وتعزيز الرعاية الوقائية وتقليل تكاليف الرعاية الصحية.

أهداف المبادرة:

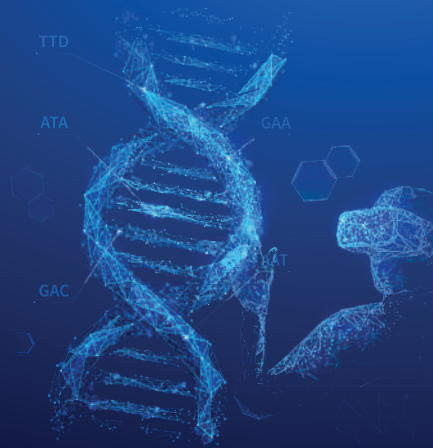
1. تطوير وتنفيذ الحلول الصحية الرقمية التي تعمل على تحسين جودة خدمات الرعاية الصحية وإمكانية الوصول إليها.
2. تعزيز الرعاية الوقائية والكشف المبكر عن الأمراض من خلال استخدام تقنيات الصحة الرقمية.
3. تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليل البيروقراطية في قطاع الرعاية الصحية من خلال استخدام التقنيات الرقمية.
4. لتعزيز صنع القرار القائم على البيانات في قطاع الرعاية الصحية من خلال استخدام التحليلات الرقمية وحلول إدارة البيانات.

الجهة المسؤولة:

- وزارة الصحة.

الجهات ذات العلاقة:

- اللجنة الوطنية للتحول الرقمي.
- الهيئة العامة للمعلومات.



مبادرات الحكومة الرقمية:

م-2-6 مبادرة الصحة الرقمية.

المشاريع المتوقعة:

- نظام السجلات الصحية الإلكترونية: تطوير وتنفيذ نظام إلكتروني مركزي للسجلات الصحية لجعل بيانات المرضى في متناول مقدمي الرعاية الصحية في جميع أنحاء البلاد.
- منصة الاستشارات الطبية: تطوير وتنفيذ منصة الاستشارات الطبية لتمكين المواطنين من التواصل مع الأطباء وتحسين الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية خاصة في المناطق النائية.
- منصة التحليلات الصحية: تطوير وتنفيذ منصة التحليلات الصحية لجمع البيانات الصحية وتحليلها لدعم اتخاذ القرار وتطوير السياسات.
- منصة استفسار الصحية: تطوير منصة تتيح للمواطنين الوصول إلى المعلومات والخدمات الصحية على أجهزتهم المحمولة.





مبادرات الحكومة الرقمية:

م2-7 مبادرة التعليم الرقمية.

تعريف المبادرة:

تهدف إلى تحسين جودة التعليم وإمكانية الوصول إليه من خلال استخدام التقنيات الرقمية. يمكن أن تعزز هذه المبادرة نتائج التعليم، وتعزز الوصول إلى التعليم، وتضمن تزويد الطلاب بالمهارات اللازمة للعصر الرقمي.

أهداف المبادرة:

1. تطوير وتنفيذ حلول التعليم الرقمي التي تعمل على تحسين جودة خدمات التعليم وإمكانية الوصول إليها.
2. تعزيز المساواة في الحصول على التعليم لجميع الطلاب من خلال استخدام التقنيات الرقمية.
3. تعزيز فاعلية التعليم والتعلم من خلال استخدام التقنيات الرقمية.
4. التأكد من تزويد الطلاب بالمهارات اللازمة للعصر الرقمي.

الجهة المسؤولة:

- وزارة التربية والتعليم.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- وزارة التعليم التقني.

الجهات ذات العلاقة:

- اللجنة الوطنية للتحول الرقمي.
- الهيئة العامة للمعلومات.
- الهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية.



مبادرات الحكومة الرقمية:

م2-7 مبادرة التعليم الرقمية.

المشاريع المتوقعة:

- نظام إدارة التعلم: تطوير وتنفيذ نظام إدارة التعلم لتمكين التعلم عبر الإنترنت وتتبع تقدم الطالب.
- تطوير المحتوى الرقمي: تطوير وتنفيذ محتوى رقمي يمكن للطلاب والمعلمين الوصول إليه عبر الإنترنت.
- برامج تدريب المعلمين: تقديم برامج تدريبية للمعلمين حول الاستخدام الفعال للتقنيات الرقمية في الفصل.
- نظام التقييم الإلكتروني: تطوير وتطبيق نظام تقييم إلكتروني لتقييم نتائج تعلم الطلاب.
- المكتبة الرقمية: تطوير وتنفيذ مكتبة رقمية لتزويد الطلاب بالوصول إلى الموارد والمواد الرقمية.
- نتائج الامتحانات الرقمي.





مبادرات الاقتصاد الرقمي:

م 1-3 مبادرة دعم ريادة الأعمال الرقمية.

تعريف المبادرة:

هي مبادرة لدعم الشركات الرقمية الصغرى والمتوسطة للوصول إلى مرحلة النضج والابتكار للمساهمة في تعزيز الاقتصاد الرقمي.

أهداف المبادرة:

1. تطوير وتشجيع مشاريع ريادة الأعمال ودعم الشركات الرقمية الصغرى والمتوسطة.
2. رفع الكفاءة الرقمية لرواد الأعمال من خلال تقديم الاستشارات والبرامج التدريبية.
3. إتاحة فرص المشاركة بين الشركات الناشئة والشركات القائمة لتنفيذ المشاريع المشتركة.
4. تنمية المواهب والابتكار وريادة الأعمال وتطوير الشركات المحلية.

الجهة المسؤولة:

- وزارة الاقتصاد.

الجهات ذات العلاقة:

- وزارة المالية.
- وزارة العمل.



مبادرات الاقتصاد الرقمي:

م-1-3 مبادرة دعم ريادة الأعمال الرقمية.

المشاريع المتوقعة:

- المنصة الرقمية التفاعلية: وهي منصة تتيح لرواد الأعمال الوصول إلى خدمات الدعم في مختلف المراحل.
- منصة الائتمان والتمويل: إيجاد حلول رقمية لخدمات الائتمان والتمويل.
- منصة الريادة والابتكار: تطوير منصة رقمية لعرض المشاكل التي تواجه المؤسسات والشركات وتقديم حلول لها من رواد الاعمال. تقدم جوائز مالية مقابل افضل الحلول التي يتم اختيارها بناءً على معايير أصحاب المشكلة.
- منصة استشارات التحول الرقمي: توفير أدوات رقمية غير تقليدية لمساعدة الشركات الصغرى والمتوسطة على التحول الرقمي والوصول إلى العملاء.
- تطوير منصة التدريب التفاعلي: تقدم مجموعة متنوعة من الأدوات الرقمية ولتدريب رواد خلال مرحلة إعداد خطة العمل وتدعمهم خلال فترة التقديم للحصول على التمويل لتسهم في تسريع إجراءات التخطيط لبدء تأسيس المشاريع الريادية
- نشر وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال لدى فئات المجتمع وخصوصاً حديثي التخرج.





مبادرات الاقتصاد الرقمي:

م2-3 مبادرة التمويل والإرشاد.

تعريف المبادرة:

هذه مبادرة لتعزيز الاقتصاد الرقمي وتشجيع المزيد من الشركات الرقمية الناشئة على الانضمام إلى هذا القطاع وتحقيق النجاح فيه، من خلال توفير الموارد اللازمة للشركات الناشئة ودعم الابتكار في مجال الأعمال الرقمية.

أهداف المبادرة:

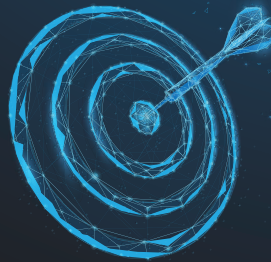
1. دعم وتشجيع الشركات على تنمية مواردها وتعزيز قدرتها التنافسية ومساعدتها في خفض تكاليفها.
2. الارتقاء ببيئة الأعمال وتطويرها.
3. تنمية وزيادة صادرات منتجات وخدمات تقنية المعلومات والاتصالات.
4. تشجيع وجذب الاستثمار المحلي والأجنبي.
5. تعزيز الدخل الوطني.

الجهة المسؤولة:

- وزارة الاقتصاد.

الجهات ذات العلاقة:

- وزارة المالية.



مبادرات الاقتصاد الرقمي:

م2-3 مبادرة التمويل والإرشاد.

المشاريع المتوقعة:

- تعزيز القدرات التنافسية: العمل على تهيئة بيئة عمل مناسبة لرواد الأعمال بما في ذلك الإطار القانوني والتنظيمي ومساعدتهم في الوصول للتمويل بأيسر الطرق للوصول الى الريادة والتنافسية العالمية.
- مشروع منصة تطوير الصادرات: دعم الشركات الناشئة وفتح قنوات تصدير ميسرة.
- مشروع مراجعة وتطوير تشريعات وسياسات تشجيع الاستثمار وريادة الاعمال.
- مشروع منصة التمويل الجماعي.
- مشروع منصة الاقراض الامن.





مبادرات الاقتصاد الرقمي:

م3-3 مبادرة تشجيع الاستثمار في مجال التقنية المالية (Fintech)

تعريف المبادرة:

تعمل هذه المبادرة على توفير إطار تنظيمي لتشجيع الاستثمار الآمن في هذا المجال. كما يساعد هذا الإطار على تحسين الثقة في الأنظمة المالية الرقمية على المستوى العالمي، ويعزز قدرة الدولة على مواجهة التحديات المتعلقة بالامتثال الضريبي.

أهداف المبادرة:

1. تأطير وتنظيم الاستثمار في مجال التقنية المالية.
2. زيادة الوعي بدور التقنية المالية في تعزيز الاقتصاد المحلي.
3. توفير خدمات مالية تقنية فعالة.
4. تشجيع شركات التقنية المالية المحلية لتحقيق التمكين المالي.

الجهة المسؤولة:

- وزارة المالية.

الجهات ذات العلاقة:

- وزارة العدل.
- مصرف ليبيا المركزي.

المشاريع المتوقعة:

- مراجعة واستحداث تشريعات وسياسات لتسهيل ممارسة الأعمال في مجال التقنية المالية
- تطوير التطبيقات التي تمكن العملاء من إجراء العمليات المصرفية والدفع والتحويل وغيرها عبر هواتفهم المحمولة
- تطوير تطبيقات المحافظ الإلكترونية والتي تسمح بالقيام بعمليات إدارة المحافظ عن طريق التطبيق.
- تطوير التطبيقات المالية الخاصة بتداول العملات الرقمية والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين العمليات المالية.
- تطوير قطاع تقنية المعلومات المحلي لدعم المبادرة.

مبادرات الاقتصاد الرقمي:

م4-3 مبادرة تطوير المهارات الرقمية.

تعريف المبادرة:

مبادرة لتطوير وتحسين مهارات العاملين في مجالات تقنية مختلفة وذلك لتحسين فرصهم في سوق العمل وزيادة إنتاجيتهم. وتشمل برامج التدريب مجموعة من المعارف والخبرات والقدرات على استخدام الأجهزة والتقنيات الرقمية بكفاءة، لتمكين الأفراد من إدارة المحتوى الرقمي ومشاركته بشكل فعال يؤدي إلى زيادة الدقة والكفاءة والجودة والإنتاجية.

أهداف المبادرة:

1. صقل المهارات المكتسبة للطلبة والمحترفين وتزويدهم بمهارات جديدة لتعزيز كفاءتهم وزيادة إنتاجيتهم.
2. سد الفجوة بين العرض والطلب لاحتياجات المؤسسات من الكوادر المؤهلة.
3. تطوير مشاريع تخرج طلبة كليات تقنية المعلومات وهندسة وعلوم الحاسوب.
4. مساعدة شركات تقنية المعلومات التي تمنح فرص التدريب في العثور على الكوادر المناسبة.
5. الاستفادة من فرص تدريب الطلاب خلال عطلة الصيف.

الجهة المسؤولة:

- وزارة العمل.

الجهات ذات العلاقة:

- مزودي خدمات التدريب.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- الشركات المختصة.
- وزارة التعليم التقني.





مبادرات الاقتصاد الرقمي:

م3-4 مبادرة تطوير المهارات الرقمية.

المشاريع المتوقعة:

- مشروع منصة تطوير الموارد البشرية: تقدم دورات تدريبية عبر الإنترنت تهدف إلى تطوير المهارات الرقمية وتحسينها للعاملين في كل القطاعات من خلال موضوعات متنوعة موجهة ومدفوعة بالطلب تراعي متطلبات جميع فئات المجتمع مثل الأشخاص ذوي الإعاقة والنساء.
- مشروع منصة التدريب لأجل التشغيل: هو برنامج تنمية قدرات بشرية في صناعة تقنية المعلومات. ويُقدم البرنامج تدريباً متخصصاً بهدف تأهيل الباحثين عن العمل للالتحاق بالشركات العاملة في المجال وخلق فرص عمل جديدة بالتعاون مع شركات القطاع.
- مشروع منصة مشاريع التخرج: تبني وتمويل ودعم المشاريع المتميزة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات.
- مشروع منصة التدريب الصيفي: ويُقدم البرنامج تدريباً عملياً على أحدث اتجاهات التكنولوجيا. ويهدف إلى زيادة قدرات الطلاب وإعدادهم بشكل جيد لدخول سوق تقنية المعلومات بعد التخرج.



مبادرات المجتمع الرقمي:

م 4-1 مبادرة سد الفجوة الرقمية.

تعريف المبادرة:

تعمل هذه المبادرة على رفع القدرات الرقمية في المجتمع واطهار الجهود التي تبذل في سبيل تعزيز جودة الحياة لمختلف أبناء المجتمع الليبي وتعزيز ثقة المتعاملين بالخدمات الحكومية الرقمية.

أهداف المبادرة:

1. تعزيز مهارات التواصل والعمل الرقمية الحديثة واستخدامها بأمان في عصر المعلومات.
2. تعزيز احترام مفاهيم الخصوصية وحرية التعبير في العالم الرقمي وربطها بالهوية الوطنية.
3. التوعية بالجوانب الأخلاقية في استخدام الوسائل الرقمية.
4. نشر ثقافة التعامل الحضاري مع التكنولوجيا المتطورة والأبعاد القانونية لاستخدامها.
5. التركيز على الجانب الإيجابي للثورة الرقمية التي تفتح آفاقاً عريضة في منظور المستقبل للمواطن.

الجهة المسؤولة:

- اللجنة الوطنية للتحويل الرقمي.

الجهات ذات العلاقة:

- الهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية.
- وزارة التربية والتعليم.
- وزارة التعليم التقني.
- وزارة الشؤون الاجتماعية.
- المؤسسات الإعلامية.





مبادرات المجتمع الرقمي:

م 4-1 مبادرة سد الفجوة الرقمية.

المشاريع المتوقعة:

- الشمولية الرقمية: يسعى مشروع الشمولية الرقمية إلى تعزيز المهارات الرقمية لدى الشرائح المجتمعية الأكثر عرضة لخطر الإقصاء الرقمي عن طريق خلق العديد من فرص الوصول إلى أدوات تكنولوجيا المعلومات والمهارات اللازمة لاستخدامها بفعالية.
- الثقافة الرقمية: يهدف مشروع الثقافة الرقمية إلى تعزيز مستوى الوعي لدى أفراد المجتمع الليبي وخلق ثقافة سيبرانية صحية، بحيث يتمتع جميع أفراد المجتمع الليبي بالمعرفة اللازمة للاستفادة من الفرص المتعددة التي يوفرها الفضاء الإلكتروني بأمان.
- المهارات الرقمية: يدعم مشروع المهارات الرقمية رفع مستوى الوعي والاستفادة من مجموعة كبيرة من الوظائف المتاحة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى تطوير قوى عاملة ماهرة ومؤهلة في هذا المجال لتعزيز الجهود الرامية إلى خلق اقتصاد قطري قائم على المعرفة.



مبادرات المجتمع الرقمي:

م2-4 تعزيز الإدماج الرقمي لذوي الاحتياجات الخاصة.

تعريف المبادرة:

يعرف الإدماج الرقمي لذوي الاحتياجات الخاصة بعملية توفير نفاذية الاشخاص ذوي الاعاقة الى المحتوى على شبكة الانترنت من خلال تصميم المواقع الالكترونية والمنصات والأدوات والتطبيقات والخدمات الرقمية حسب معايير تقنية محددة. من حيث ادراك وفهم وتصفح المحتوى الرقمي المنشور على الانترنت والتفاعل معه والمساهمة والاضافة على المحتوى الرقمي والتطبيقات المنشورة على الانترنت.

أهداف المبادرة:

1. لتعزيز النفاذية الرقمية لذوي الاحتياجات الخاصة.
2. تطوير السياسات سد الفجوة الرقمية لتمكين جميع شرائح المجتمع من الوصول الى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها بشكل آمن.
3. توفير البرامج التدريبية المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة.

الجهة المسؤولة:

- وزارة الشؤون الاجتماعية.

الجهات ذات العلاقة:

- وزارة التربية والتعليم.
- الهيئة العامة للمعلومات.
- التعليم التقني.
- جمعية النور للمكفوفين.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة.
- الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

المشاريع المتوقعة:

- مشروع رفع الكفاءة الرقمية لذوي الاحتياجات الخاصة.
- مشروع تطوير السياسات والتشريعات المتعلقة بالإدماج الرقمي.
- مشروع تطوير الادوات والمنتجات المطلوبة لذوي الاحتياجات الخاصة واشراك جميع أصحاب المصلحة.
- تشجيع ذوي الاحتياجات الخاصة لدخول سوق العمل.



مبادرات المجتمع الرقمي:

م3-4 حفظ التراث الثقافي الليبي.

تعريف المبادرة:

تهدف المنصة الرقمية لحفظ التراث الثقافي الليبي الى إتاحة المحتوى الثقافي الليبي في صورة محتوى رقمي لمستخدمي شبكة الإنترنت حتى يستفيد من هذا المحتوى الثرى في صورته الرقمية كل الباحثين في الثقافة الليبية، والمهتمين بنشأتها وتطورها، والحفاظ على هذا التراث العريق للأجيال القادمة وإثراء المحتوى الاسلامي الرقمي بجميع صوره.

أهداف المبادرة:

1. رقمنة وحفظ كل ما يتعلق بالتراث الليبي من كتب ومخطوطات وأعمال فنية.
2. إتاحة الوصول الى الموروث الثقافي الليبي عبر الوسائل الرقمية المتنوعة.
3. إنشاء محتوى رقمي يعكس الاحتفاء بتنوع الثقافات في المجتمع الليبي.
4. رقمنة وحفظ الأرشيف السمعي والبصري للإذاعات الليبية.

الجهة المسؤولة:

- وزارة الثقافة.

الجهات ذات العلاقة:

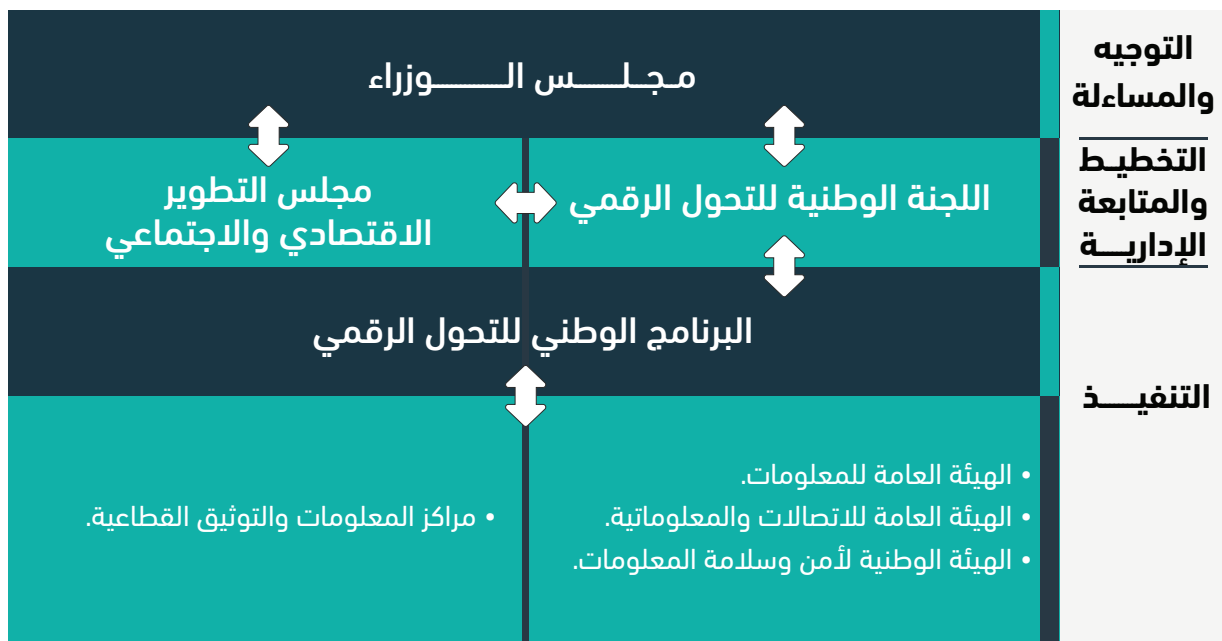
- الهيئة العامة للمعلومات.
- شركات الاتصالات.
- المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية.

المشاريع المتوقعة:

- مشروع إنشاء منصة تراث ليبيا الرقمية.

حوكمة الاستراتيجية

“ بما أن التحول الرقمي يهتم بكل مكونات المجتمع، بما فيهم القطاع الخاص والجمعيات الأهلية والأفراد الطبيعيين ويرتكز على مبادئ الإفصاح والشفافية والمساءلة والانفتاح والابتكار والمشاركة مع جميع أصحاب المصلحة، فمن الضروري توفير نظام حوكمة رشيد وفعال يضم المكونات التالية:





إدارة المخاطر

“ ليس ثمة خيار أمام التحوّل الرقمي سوى إحداث تغييرات جوهرية في طبيعة عمل المؤسسات والحكومات وإجبارها على تقديم نمط جديد من الخدمات و المعاملات وبسمات وأساليب وقنوات تختلف عن تلك المعهودة لجميع المستفيدين تصل في بعض الأحيان إلى إعادة هندسة الإجراءات كلياً وهو بطبيعة الحال ما قد يقود إلى العزوف عنها لعدة أسباب يعود بعضها إلى عقلية المستخدم والبعض الآخر إلى وفرة القنوات المتاحة للوصول إلى هذه الخدمات.

وعلى الرغم مما يحدثه التحوّل الرقمي والثورة الصناعية الرابعة التي يقودها من منافع جمّة للحكومات والأفراد بتعظيم معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض التكاليف وتحسين جودة الحياة وتقديم خدمات أسرع وعلى نطاق أوسع للجميع فإنه لا بدّ من أخذ التدابير والاحتياطات اللازمة لضمان استمرارية الحصول على هذه الخدمات بنفس النسق المعتاد عليه (من أي مكان وفي أي وقت وبأي وسيلة) وذلك بإدارة المخاطر المحتملة والتنبؤ بمعدلات حدوثها ووضع الخطط والبدائل الكفيلة بمعالجتها.

معامل الخطر	احتمال تكراره	أسبابه وآثاره	المعالجات
مخاطر الأمن السبراني	عالٍ	تسرّب البيانات والمعلومات لغير ذوي الاختصاص	اتباع إرشادات وأدلة الامن السبراني
قصور نظام الحوكمة	عالٍ	- بيئة حوكمة رقمية ضعيفة. - عدم كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية. - تداخل الصلاحيات والاختصاصات.	- تطوير منظومة حوكمة عصرية. - تدقيق حوكمة مراكز المعلومات والتوثيق القطاعية وفقاً للمعايير الدولية
ضعف التعاون البيئي لأصحاب المصلحة	متوسط	إضاعة الجهد والوقت نتيجة تكرار العمليات	إعداد اللوائح التي تنظم العمل البيئي التشبيك المستمر والدوري بين كافة أصحاب المصلحة.
ممانعة التغيير	عالٍ	عرقلة تنفيذ المشاريع	إستحداث قنوات رقمية فعالة
عدم توفر التمويل	متوسط	التأخر في بدء تنفيذ المشاريع لحين اعتماد الميزانيات	الشراكة مع القطاع الخاص
عجز في الميزانيات	عالٍ	توقف العمل على المشاريع أو التأخر في تنفيذها وهذا ما قد يتسبب بخسائر للمكونات ذات العمر المحدّد مثل المكونات المادية والمعنوية.	تصنيف المشاريع كأولويات حسب درجات الاحتياج وتنفيذها مجزأة وليس كتلة واحدة.

إدارة المخاطر

المعالجات	أسبابه وآثاره	احتمال تكراره	معامل الخطر
• تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي. • فتح الأسواق وتشجيع المستثمرين من خلال حزم الحوافز والإعفاءات. • تشجيع إقامة حاضنات ومسرعات الأعمال. • إنشاء الشركات التقنية الناشئة • نشر ثقافة ريادة الأعمال بشكل عام.	• عدم الاستقرار السياسي. • عدم توفر بيئة استثمارية محفزة.	متوسط	ضعف الاستثمار في التقنيات الرقمية ومنظومة الابتكار
• تأهيل الكوادر الفنية في بيوت خبرة عالمية. • والاستعانة بالمستشارين الخارجيين.	تعثّر المشاريع نتيجة التعرض لحالات غير متوقعة أثناء وضع الخطط مثل نقص أوزيادة في المتطلبات.	عالٍ	ندرة الخبراء لتنفيذ السياسات والخطط والمشاريع ومتابعتها
إعادة جدولة خطط تنفيذ مشاريع التحوّل الرقمي وبشكل دوري ومستمر حسب نسب الإنجاز في المشاريع الأخرى.	التضارب في عمليات الإنجاز نتيجة التأخر في البدء في مشاريع البنى التحتية	متوسط	الاعتماد على مشاريع البنية التحتية المختلفة
• التركيز على تأهيل الكوادر المستمر وأثناء العمل. • مضاعفة عدد مزوّدي الخدمة. • مراجعة وتطوير أدلة التشغيل والصيانة.	تعرض المنظومات والتطبيقات للتوقف والأعطال وفي بعض الحالات للاختراق .	متوسط	ضعف أداء الفرق الفنية للتشغيل والصيانة



إدارة المخاطر

المعالجات	أسبابه وآثاره	احتمال تكراره	معامل الخطر
توفير مراكز خدمة عامة/خاصة في جميع المناطق. تصميم حملات توعوية تستهدف هذه الشرائح. الاهتمام بتطوير البنى التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات في المناطق المهمشة والنائية. تطوير أدلة تشغيل تتناسب مع هذه الفئات.	• بعض فئات المجتمع وبالأخص كبار السن لا يستفيدون من الخدمات الإلكترونية لعدم إلمامهم بكيفية استعمال الأدوات التقنية المختلفة. • عدم قناعة المستخدم بجدوى ومنافع الخدمات الرقمية. • عدم توفر القدرة على الوصول للأدوات والخدمات الرقمية في بعض المناطق.	متوسط	الأمية الرقمية



ملحق (1)

بعض الخدمات الرقمية والتطبيقات المتاحة حالياً.

الخدمات الرقمية المتاحة	القطاع
• منصة حكومتنا. • مركز خدمة المواطن. • منصة تسجيل المظالم ورفعها للحكومة.	رئاسة الوزراء
• الو ليبيا. • تطبيق المدار. • ماي لبيانا. • ماي ال تي تي. • هاتف ليبيا. • سداد.	الاتصالات
• منصة السجل التجاري. • شركات ليبيا. • الخارطة الاستثمارية. • منصة المشروعات الصغرى والمتوسطة. • منصة الخدمات الالكترونية الموحدة.	الاقتصاد
• نظام حوسبة الإجراءات الجمركية. • نظام المشغل الاقتصادي المعتمد. • نظام تتبع الشحنات. • المنصة الرقمية لوزارة المالية. • منصة الاجراءات الضريبية.	المالية
• تطبيقات مصرفية رقمية.	المصارف



ملحق (1)

بعض الخدمات الرقمية والتطبيقات المتاحة حالياً.

الخدمات الرقمية المتاحة	القطاع
• بنك الدم. • البوابة الإلكترونية لوزارة الصحة الليبية. • تحصين. • بوابة الاحصاء.	الصحة
• حجاج ليبيا.	الأوقاف والشؤون الإسلامية
• زكاة ليبيا.	صندوق الزكاة
• فتاوى.	دار الإفتاء
• الحالة الجنائية. • الداخلية موبايل. • منصة الاستعلام الموحد.	الداخلية
• ليبوس. • امتحانات.	التعليم
• منظومة تسجيل الزوجة والبنات فوق 18. • منظومة الاستعلام عن المنحة. • منظومة الربط المصرفي. • منظومة إدارة منحة الزوجة والأولاد.	وزارة الشؤون الاجتماعية

الاعتماد

مدير عام المجلس الوطني للتطوير
الاقتصادي والاجتماعي
د. محمود أحمد الفطيسي

رئيس الهيئة العامة للمعلومات
م. عبد الباسط سالم الباعور

عبد الباسط

رئيس حكومة الوحدة الوطنية
م. عبد الحميد محمد الدبيبة



دولة ليبيا
State of Libya

حكومة الوحدة الوطنية
Government of National Unity

اللجنة الوطنية للتحول الرقمي
The National Committee for Digital Transformation

الاستراتيجية الوطنية للتحوّل الرقمي الحكومي
National strategy for government digital transformation

2030 - 2023